

عن الخبر والميسر والسياق

والوحدة الاسلامية

بمقام
محمد المبارك عبد الله

المجلس الاعلى للشئون الدينية والاوقاف

جمهورية السودان الديمقراطية

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

في هذا الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الخمير معناها في اللغة	١
معناها شرعا ، والخلاف في ذلك	٢
البيرة في البلاد الاسلاميه	٢
ثمره الخلاف في معنى الخمير	٤
الخلاف في تحريم القليل الذي لايسكر	٦
تحقيق مذهب الحنفية فيما تقل فيه نسبة الكحول	٨
التدرج في تحريم الخمير وحكمته	١٠
ترتيب نزول الآيات ودخلها في التدرج	١٣
روايات وقصص تفسر آية : ليس على الذين آمنوا	١٣
لا محاباة في الحدود ولكنها لا تقام في دار الحرب	١٧
أضرار الخمير الدينية والصحية والاجتماعية	١٨
آراء العلماء والأطباء في ذلك قديما وحديثا	١٨
بين حمزة وعلى من تجرأوا الخمير قبل التحريم	٢١
تشديد النكير في السنة على الشارب	٢٢
الاجماع على عقوبة الشارب والخلاف في المقدار والنوع	٢٣
اسباب ولع الناس بالخمير مع ما فيها من اضرار	
منافع الخمير في الجاهلية أوها م ومضار	٢٦
التداوى بالخمير واختلاف الفقهاء والأطباء فيه	٢٧
امريكا وتحريم الخمير ، والدعوة الاسلامية وأثرها	٢٩
المخدرات	٣١

فى هذا الكتب

الموضوع	الصفحة
نجاسة الخمر ، وكلمة الرجس فى القرآن الكريم	٣٢
حكم الخمر اذا تخللت وحكم مايدخل فيه الكحول	٣٣
الخمر عند أهل الكتاب	٣٤
الشريعة الاسلامية أحكامها وحكمها لسعادة البشر	٣٥
الضروريات وعقوبة الشارب ، وحدهى أم تعزير ؟	٣٦
يتم تثبيت هذه الجريمة ؟	٣٨
شروط توقيعها	٣٩
الحاجيات	٣٩
التحسينيات	٤٠
الحدود وحكمتها وأهميتها فى الاسلام	٤٢
الميسر أو القمار ومفاسده	٤٦
الصدىق يراهن قبل التحريم فيمهد الرسول للتحريم.	٤٨
من الميسر اليانصيب	٤٩
الأنصاب	٥١
الأزلام والاستقسام بها	٥٢
مسئلة وأجوبة عما يشبه الاستقسام بالأزلام	٥٣
خرافة شياطين الشعراء	٥٤
تقرآن يسخر من تتزل الشياطين ومن يصغون اليهم	٥٥
لأحجة ورأى الدين فيها	٥٦
طريقة ميسر اليانصيب الحديثة	٥٩
أثر الاسلام فى ابطال الخرافة والاوهام	٦١

٦٤	تعريف الاسلام بالكتاب والسنة
٦٦	السياق
٦٦	شروط المسابقة المباحة
٦٧	الرسول يسابق فيسبق ويسبق
٦٨	ويقر المبارزة ، ويفسر آية القوة
٧٠	الدريى حكمه وأضراره
٧١	تفسير آية عامة فى النهى عن أكل أموال الناس بالباطل
٧٣	الرشوة
٧٤	استحلال أكل أموال الناس بحكم الحكام
٧٤	حكم الحاكم يرفع الخلاف ولايجل حراما
٧٧	الدعوة الى الوحدة الاسلامية فى الكتاب والسنة
٧٩	جمال الدين ومحمد عبده يبحثان أسباب ضعف المسلمين ووسائل نهضتهم
٨٠	الامام الشافعى وتعلم اللغة العربية
٨١	ابن مطاطية يحاول الفتنة باختلاف الجنس
٨٢	الرسول يبطل كيدته : من تكلم العربية فهو عربى
٨٢	الامامان جمال الدين وعبد وصلاح الأمة بما صلح به أولها
٨٣	ختام

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على امام الهداة وقدوة المصلحين ، سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين ، وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم في الاهتداء بهديه والاستئنان بسنته الى يوم الدين .

وبعد فهذه رساله وجيزة في الحديث عن الخمر والميسر ، والانصباب والازلام والسباق أبعث (١) بها الى مواطني ومن تبلغه من المسلمين ، تذكيرا بجرمة ما علم تحريمه من الدين بالضرورة من ذلك كالخمر والميسر ، والانصباب والازلام وتنبهها الى ما هو من قبيلها وما يلحقها من المخدرات ، واليانصيب ، وسباق الخيل المعروف الان ، وأكل أموال الناس بالباطل بعامه ، وطلب معرفة الغيب الذي أستاثر الله بعلمه بفتح الكتاب أو ضرب الرمل أو قراءة الكف أو الفنجان (٢) أو غيرها من الطرق الوهمية التي تظاهر على تقييدها والتنفير منها العقل والعلم والدين .

ولا تزال مع الأسف الشديد تنتشر بصور متعددة ، وتتفشى في أثواب مختلفة ، ويستشري شرها ، ويتفاقم ضررها ، ويتعاطم البلاء بها فيعم الشباب الغاوين ، والكهول الغافلين ، رغم صيحات الدعاة والمرشدين ونذر العقاب المهين ، وإلى الله المشتكى ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

« الخمر »

معناها في اللغة والشرع

معناها لغة :

الخمر لغة يذكر ويؤنث والخمرة بالناء إسم لكل شراب مسكر منقول من مصدر خمر الشيء بمعنى ستره وغطاه ، أو من خامره الشيء بمعنى خالطه ، يقال : خامره الداء اذا خالطه : أو من مصدر خمر الشيء اذا تغير عما كان عليه . أو من مصدر خمر العجين ونحوه فاختمر اذا بلغ وقت ادراكه .

(١) كنت قد كتبت أصل الطبعة الأولى بالقاهرة وأرسلته إلى السودان للطبع فظهر في الطبعة الأولى أخطاء كثيرة مطبعية تداركتها فيما بعد بتصويب طويل .

(٢) اناء صغير من الفخار وغيره معرب (بنكان بالفارسية) .

قال ابن عبد البر : ان جميع هذه المعاني ظاهرة في هذه الاشربة كلها اى الحاصلة بالتخمير ، وأما المقطرة فيتناسبها مخامرة العقل — فيصح اطلاق اسم الخمر لغة على كل مسكر .

وهذا ما ذهب اليه أشهر علماء اللغة كالجوهري وأبى نصر القشيري وأبى حنيفة الدينوري وصاحب القاموس وغيرهم ، فهي تسمية شرعية ولغوية عندهم .
معناها شرعا :

وذهب الكوفيون ، وبعض علماء اللغة كصاحب كتاب العين ، وتبعه ابن سيده في المخصص الى أن الخمر ما أسكر من عصير العنب .

على ان ابن سيده بعد ان نقل من صاحب العين التخصيص بما يتخذ من عصير العنب عاد فنقل عن أبى حنيفة الدينوري اطلاقها على جميع الاشربة المسكرة . فقال : قال ابوحنيفة : فأما خمور الجبوب فما اتخذ من الحنطة فهو المذر ، وما اتخذ من الشعير فهو الجعة (١) وفي حديث ابى داود والنسائي وغيرهما عن على كرم الله وجهه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاهم عن الجعة .

البيرة في البلاد الاسلامية

ومن المؤسف حقا انها تباع الان علنا في أسواق كثير من البلاد الاسلامية مع الكوكا كولا والبيبسى كولا والمياه الغازية ، وما اتخذ (٢) من الذرة السكركة والسفرقة عجمي وحجة هؤلاء الذين خصوا الخمر بالمسكر من ماء العنب ما رواه النسائي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : حرمت الخمر قليلها وكثيرها ، والمسكر من كل شراب فعطف المسكر من كل شراب على الخمر دليل على انها تغايره ، وما رواه البخاري عن عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شئ مع أنه كان بالمدينة أشربة من نبيذ البسر والتمر (٣) فهذا دليل على أنها لا تتناولها . والارجح التحميم ، لأن الصحابة وهم من صميم العرب فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر ، ولم يشترط بين ما كان من العنب وما كان من غيره .

(١) ومن الحنطة ايضا قال فى مادقوجع من اللسان : ذكر الجوهري فى هذه التسمية الجعة — يعنى انها من معتل الغاية وقال ابن برى : الجعة لا بها واو من جموت أى جمعت كأنها سميت بذلك لأنها تجعل الناس على شربها أى يجمعهم وذكرها الأزهرى وصاحب اللسان نفسه فى مادة جعا معتل اللام ترجيحاً لهذا ، وتعرف الآن باسم (البيرة) كلمة ايطالية ، وفتح الجيم أكثر من كسرهما .

(٢) ويعرف فى السودان باسم (المريسة) وفى مصر باسم (البوظة) .

(٣) ويعرف فى السودان باسم (الدكائى) والبسر التمر اذا قلون ولم يتضج بعد .

والآثار الدالة على ذلك أكثر من أن تحصي منها ما أخرجه أبو داود : نزل تحريم الخمر يوم نزل وهو من خمسة : العنب والتمر (١) والحنطة والشعير والذرة ، والخمر ما خامر العقل ، والأحاديث الصحيحة صريحة في ذلك ، منها حديث الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي كل مسكر خمر وروى بزيادة : وكل خمر حرام . وروى البخاري في صحيحه عن ابن عمر أنه قال : نزل تحريم الخمر وان^١ بالمدينة يومئذ الخمسة أشربة ، ما فيها من شراب العنب شيء ، .

وروى احمد والبخاري ومسلم في صحيحهما عن أنس قال : كنت أسقي أبا عبيدة ابن الجراح وابي بن كعب وسهيل بن يضاء ونفرا من أصحابه عند أبي طلحة (٢) حتى كاد الشراب يأخذ منهم فأتى آت من المسلمين فقال : اما شعرتم ان الخمر قد حرمت ؟ فقالوا حتى ننظر ونسأل — فقالوا يا أنس اسكب ما بقي في انائك ، فوالله ما عادوا فيها ، وما هي الا التمر والبسر وهي خمرهم يومئذ هذا لفظ احمد . وزاد أنس في رواية اخرى ايا دجاجة ومعاذ بن جبل في رهط من الانصار ، .

وفي رواية الصحيحين انه كان يسقيهم الفضيخ ، وهو شراب البسر والتمر يفضخان اي يشدخان وينبذان في الماء فاذا اشتد واختمر كان خمرا ، وكان هذا أكثر خمر المدينة كما صرح به انس ، وفي رواية لمسلم عنه : كنت ساقى القوم يوم حرمت الخمر في بيت أبي طلحة ، وما شربهم الا الفضيخ البسر والتمر فاذا مناد ينادى ، فقال اخرج فانظر ، فخرجت فاذا مناد ينادى : الا ان الخمر قد حرمت قال فجرت في سكك المدينة فقال أبو طلحة : أخرج فاهرقها ، فاهرقها الحديث .

قال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب ، وما كان من غيره لا يسمى خمرا ولا يتناوله اسم الخمر فهو قول مخالف للغة العربية ، وللسنة الصحيحة والصحابة ، لانهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الامر بالاجتناب تحريم كل ما يسكر . ولم يفرقوا بين ما

(١) يقول الحكمي : لنا خمر وليست خمر كرم ولكن من نتاج الباسقات كرام في السماء ذهاب طولاً وفات ثمارها أيلى الجنة

(٢) هو زوج أم أنس رضي الله عنهم .

(٣) الشلخ الكمر .

يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سوا بينهما ، وحرما كل ما يسكر نوعه ، ولم يتوقفوا ولم يستفصلوا ، ولم يشكل عليهم من ذلك شئ بل بادروا الى اتلاف ما كان من غير عصير العنب ، وهم من أهل اللسان ، وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم تردد لتوقفوا عن الازالة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم .

وقد أخرج الامام أحمد في مسنده عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من الخنطة خمر ، ومن الشعير خمر ، ومن التمر خمر ، ومن الزبيب خمر ، ومن العسل خمر .

وروى أيضا في الصحيحين وغيرهما انه خطب عمر على المنبر وقال : الا ان الخمر قد حرمت وهى من خمسة : العنب والتمر والعسل والخنطة والشعير ، والخمر ما خامر العقل وعمر من أهل اللغة اه .

وتوسط بعض المحققين فى هذا الخلاف فقال : ان الخمر حقيقة فى لغة العرب فى التى من ماء العنب اذا صار مسكرا ، واذا استعمل فى غيره كان مجازا الا ان الشارع جعله حقيقة فى كل مسكر شابه معناه اللغوى ، فهو فى ذلك حقيقة شرعية ، كالصلاة والصوم والزكاة فى معانيها المعروفة شرعا .

والحق ما قدمنا من اتحاد المعنى لغة وشرعا ، وما استدلل به مما رواه البخارى عن ابن عمر : لقد حرم الخمر وما بالمدينة منها شئ مع وجود المسكر من التمر والبسر مؤول حتى لا يتعارض مع ما روى عنه وعن ابيه رضى الله عنهما فيما تقدم .

ثمرة الخلاف

وهذا الخلاف بين علماء اللغة لا يترتب عليه أى خلاف بين الفقهاء فى أن كل مقدار يفضى شربه الى السكر من جميع المسكرات فهو حرام ، وكل ما يترتب عليه هل هو جميعه حرام بالنص أو بعضه حرام بالنص ، وهو المسكر من عصير العنب بعضه حرام بالقياس عليه ، وهو المسكر من غيره لوجود علة التحريم فيه وهى الاسكار؟ وأن مستحل القليل الذى لا يسكر المتخذ من غير عصير العنب لا يكفر عند من قال انه لا يسمى خمرا ، واما المستحل للكثير أو القليل المتخذ من عصير العنب فيكفر بالاجماع فهذه هى ثمرة الخلاف .

ومثل هذه الانواع التى وردت فى الاحاديث والآثار ما اتخذ من البصل والتفاح
وغيرهما باى كيفية من الكيفيات ففى صحيح البخارى أن ابن عباس سئل عن الباذق (١)
شراب استحدث أيام نبي أمية - وهو من أهل اللغة - فقال سبق محمد صلى الله عليه وسلم
الباذق فما اسكر فهو حرام .

اقول : وبهذا الذى أوتى من جوامع الكلم سبق صلى الله عليه وسلم ما اتخذ وما يتخذ
من غيره من سائر المسكرات والمفترات مطبوخة ومقطرة وسائلة وجامدة .

(١) بكسر الهمزة وفتحها ما طبع من عصير العنب اذنى طبخة فصار شديدا يسكر ، قال ابن الاثير : تعريب باذه
بالفارسية ، وهو اسم الخمر عندهم . وقد كثرت أنواع المسكرات الآن واسماؤها كالشبنانيا والجن والعرقى
والشرى والروم والويسكى وكثير غير ذلك مما هو أشد فتكا بالعقول والأبدان .

أختلاف العلماء في تحريم القليل الذى لا يسكر

غير أنهم أجمعوا على تحريم القليل والكثير من عصير العنب ، وعلى وجوب الحد بشربه ، واختلفوا فى القليل الذى لا يسكر مما يتخذ من غيره بعد اجماعهم على أن القدر . المسكر حرام من كل الأنبذة .

فقال جمهور فقهاء الحجاز وجمهور المحدثين : كثير الأنبذة المسكر وقليلها وان لم يسكر حرام ، وفى شربه الحد فالخمر عندهم ومنهم الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد : هى كل مامن شأنه أن يسكر من جميع المشروبات سواء فى ذلك المتخذ من العنب أو التمر أو العسل أو القمح أو الشعير أو غيرها . وقال فقهاء العراق منهم ابراهيم النخعى من التابعين ، وسفيان الثورى وابن ابى ليلى ، وشريك وابن شبرمة وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفة واكثر علماء البصرة : ان المحرم من الانبذة المسكرة ماعدا المتخذ من عصير العنب هو السكر نفسه ، لا العين ولا حد على من لم يعتمد السكر منه ، والخمر عند الامام أبى حنيفة هى النبیء من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد ثم سکن وصفا وصار مسكرا ، ولم يشترط صاحباه القيدین الأخیرین ، وبالغ الامام أبو حنيفة رضى الله عنه فعد احلال القدر الذى لا يسكر من النبيذ من شرائط مذهب أهل السنة والجماعة ، فقال فى بيانها : أن يفضل الشيخين (١) ويحب الختین ، وأن یرى المسح على الخفین ، والا یحرم نبيذ (٢) الخمر .

ویظهر أن الامام أبا حنيفة كان يأخذ فى هذا برأى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقد روى أنه كان یرى حل النبيذ ، وقد تبع ابن مسعود فى ذلك عامة التابعین من الکوفیین حتى قال شاعرهم :

من ذا یحرم ماء المزن خالطه . فى جوف خایة ماء العناقید
انى لا کره تشدید الرواة لنا . قیه ویعجبنى قول ابن مسعود

الفسقة والمستهترون والشعراء واستغلال الخلاف .

ولما كان كثير من فقهاء العراق یرى حل النبيذ فقد اشتهر العراقيون بذلك كما —
اشتهر الحجازيون بحل السماع ، واصبح

(١) الشيخان ابوبکر وعمر ، والختان عثمان وعلى ، لأنهما صهرا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والختن الصهر ويقال على كل من كان من قبل المرأة كأبيها أو أخيها .

(٢) ولا تظن انها القارئ الفاضل أن النبيذ الذى يستحلون شربه هو النبيذ المعروف الآن فهذا يجمع على تحريمه لأنه يسكر ، وانما هو النقوع كما يصنع فى السودان للأطفال والخشاف الذى يصنع للاطفال فى رمضان وفى غير الحسوة ، والشربوت كل ذلك قبل أن يحمض ويشد فيسكر . وصفوة القول أن ما يلقى فى الماء أوفى الأناة ويصب عليه الماء ليلى به من تين أو زبيب أو تمر أو غير ذلك حلال ما لم يخمثر فاذا اختمر حرم لأنه يسكر حينئذ سمي نبيذا ، لان صانعه ينبذه أى يلقى به فى الأناة .

المستهترون من الشعراء والادباء يسفسطون بذلك ويتطرفون به : قال بعضهم اباح أهل -
الحرمين الغناء وحرموا النبيذ ، وأباح أهل العراق النبيذ وحرموا الفناء ، فأتاحوا لنا الفرصة
وهيئوا لنا باختلافهم على ذلك الرخصة الى أن يقع الاتفاق ! ! وقال بعضهم :

اباح العراقي النبيذ وشربه وقال حرمان المدامة والسكر
وقال الحجازي الشرابان واحد فحلت لنا من بين قوليهما الخمر
سأخذ من قوليهما طرفيهما وأشربها لافارق الوازر الوزر

سبب الخلاف

وسبب اختلافهم في هذا تعارض الآثار التي ظاهرها تعلق الحرمة بالعين لا بالسكر
مع القياس المبني على أن القرآن نص على أن علة التحريم في الخمر إنما هي إيقاع -
العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي لا توجد الا في القدر المسكر الذي
يستر العقل لا فيما دونه فوجب أن يكون ذلك القدر هو الحرام الا ما انعقد الاجماع على
تحريم قليله وكثيره ، وهو المسكر من عصير العنب .

أدلة الحجازيين

واستدل جمهور فقهاء الحجاز والمحدثون بما رواه احمد وابن ماجه والدارقطني
وصححه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : ما أسكر كثيره فقليله
حرام ، وما رواه احمد واثرمذي وقال : حديث حسن عن عائشة رضي الله عنها قالت قال :
رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق (١) منه فملاء .
الكف منه حرام ، وفي رواية فالحسوة (٢) منه حرام ، وما رواه النسائي والدارقطني عن سعد
ابن ابي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره
وفي رواية أخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره .

قال الحافظ النسائي بعد رواية حديث سعد وما في معناه : وفي هذا دليل على تحريم
المسكر قليله وكثيره ، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم آخر الشربة وتحليلهم
ما تقدمها الذي يشرب في الفرق قبلها ، ولا خلاف بين أهل العلم أن السكر بكليته لا يحدث
عن الشربة الآخرة دون الاولى والثانية بعدها ، وبالله للتوفيق أي أن السكر يكون من ،
مجموع ما يشرب لا من الشربة التي تعقبها النشوة .

(١) الفرق ويمحرك أو التحريك أفصح مكيال كان بالمدينة يسع ستة عشر مدا أو أربعة أرباع .

(٢) الحسوة المرة من حسا المرق اذا شربه شيئا فشيئا وحسا الطائر الماء اخذه بمنقاره وهو مثل في القلة ومنه يقال :
يوم كحسو الطير أي قصير ، ومنه (الحسوة) من أشربة السودان .

حكم بين الفريقين وما يرجحه الطب

قال بعض المحققين من المتأخرين يبدو أن حجة الحجازيين من طريق السمع أقوى حجة العراقيين من طريق النظر والقياس أظهر .
وأقول : ان تجارب الاطباء الآن في مختلف أنواع الخمور تؤيد مذهب الحجازيين ، فان مصدر الضرر المشترك بين سائر الخمور هو ما تشتمل عليه من مادة (الكحول) الذي سماه القرآن الفول ومدح خمر الجنة التي بشر بها المؤمنين بسلامتها منه ، فقال تعالى : يطاف عليهم بكأس من معين ، بيضاء لذة للشاربين ، لا فيها غول ولا هم عنها يتزفون (١) الايات ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ من سورة الصافات وهو ما يهلك الانسان من حيث لا يحس به يقال غاله يغوله غولا ، واغتاله يغتاله اغتيالا اذا أهلكه من حيث لا يدري ، وهذه المادة السامة الفتاكة لا شك أن القليل منها يؤثر كما أن الكثير منها يؤثر بنسبته (٢) ولا تخلو من الاضرار بحال من الاحوال .

تحقيق مذهب الحنفية فيما تقل فيه نسبة الكحول

وتحقيق مذهب الحنفية الذي يتلوع به بعض من لا اخلاق لهم الى استهلاك شرب (البيره) ونحوها مما تقل فيه نسبة الكحول هو ما جاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة : يظن بعض شاربي (البيره) ونحوها أن قليلها حلال في مذهب الحنفية ، والواقع أن قليلها وكثيرها حرام في مذهب الحنفية كسائر المذاهب على الصحيح المفتى به بل هي حرام عند الحنفية باجماع آرائهم ، وذلك لأن الخلاف وقع في ثلاثة أمور : المثلث وهو ما يطبخ من العنب حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه ويسكر كثيره لا قليله ويسمى طلاء ، ثانيا نبيذ التمر وهو ما يطبخ طبخا يسيرا ويسكر كثيره لا قليله ، ثالثا ما يؤخذ من الشعير والخطة ونحوهما مما ذكر اذا أسكر كثيره لا قليله ، فأبو حنيفة وأبو يوسف يقولان : ان الذي يحرم هو كثير هذا لا قليله ، ومحمد يقول : ان كثير هذا وقليله حرام كغيره .

(١) المعين الماء الجاري جريا سهلا ، والمراد من نهر طيب خالص من الشوائب والأكدار والزف اذهاب الشيء بالتدريج : يقال زف ماء البئر اذا زحه شيئا فشيئا ، فكأن شارب الخمر في الدنيا اناه للعقل ينزح منه العقل ويسلب بسببها مما تنتزه خمر الآخرة أن تكون سببا فيه أو ينشأ عنها قرئ في القرآن بالبناء للمجهول وبالبناء للفاعل من زف وأزف والمراد في جميع ذلك نفى السكر عن خمر الجنة .

(٢) فلا يقال : ان البيره حلال ، لان نسبة الكحول في الكأس منها قراوح بين ٣ - ٨ ٪ ، وليست كالويسكي الذي نسبة الكحول في الكأس منه ٥٠ ٪ ولا كالشرى والشهبانيا اللذين نسبة الكحول في الكأس من كل منهما

وقول الائمة الثلاثة وقول محمد هو الصحيح المفتى به فى المذهب ، فمذهب الحنفية هو مذهب محمد حيثئذ ، على أنهم اجمعوا على أن القليل الذى لا يسكر اذا كان يؤخذ للهو والتسلية كما يفعل هؤلاء الشاربون فهو حرام كالكثير تماما ولو قطرة واحدة ، (فالبيره) ، وجميع أنواع الخمر محرمة قليلها وكثيرها على الوجه المشروع عند جميع أئمة الدين وجميع المسلمين .

الخصاص والاحتجاج لرأى أبى حنيفة وأبى يوسف

وقد أحتج لرأى الامامين : أبى حنيفة وصاحبه أبى يوسف الامام أبو بكر الخصاص من الحنفية فى كتابه « أحكام القرآن » بأن اسم الخمر حقيقة فى النى المتخذ من العنب منتف عن سائر الاشربة .

واوضح ما ذكره فى ذلك حديث أبى سعيد الخدرى قال : أتى النبى صلى الله عليه وسلم بنشوان ، فقال له : أشريت خمرأ ؟ فقال : ما شريتها منذ حرمها الله ورسوله ، قال : فماذا شريت ؟ قال الخليطين قال : فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخليطين ففى ذلك دليل على أن أسم الخمر منتف عن سائر الاشربة الا من النى من ماء العنب وبما روى عن على كرم الله وجهه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاشربة عام حجة الوداع فقال : حرام الخمر بعينها والسكر من كل شراب .

وقال ما خلاصته ان هذا الخبر يدل على أن اسم الخمر مخصوص بشراب بعينه دون غيره ، وأن المحرم من سائر الاشربة هو ما يحدث عنده السكر ، ولو لا ذلك لما اقتصر منها على السكر دون غيره ، ولما فصل بينها وبين الخمر فى جهة التحريم . : قال : ويدل أيضا على أن تحريم الخمر حكم مقصور عليها غير متعد الى غيرها قياسا ولا استدلالا اذ علق حكم التحريم بعين الخمر دون معنى فيها سواها ، وذلك ينفى جواز القياس عليها ، لأن كل أصل ساغ القياس عليه فليس الحكم المنصوص عليه مقصورا عليه ، ولا متعلقا به بعينه بل يكون الحكم منصوبا على بعض اوصافه مما هو موجود فى فروعه فيكون الحكم تابعا للوصف جاريا معه فى معلولاته اه .

الاحاديث والآثار والطب تضعف رأى الخصاص

وذلك كله معارض بما تقدم من الأحاديث والآثار الدالة على اطلاق اسم الخمر على ما خامر العقل ، وأن تجارب الاطباء الآن فى مختلف أنواع الخمر ترجح مذهب الحجازيين ، وأن المفتى به الآن فى مذهب الحنفية هو قول الامام محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة الموافق لمذهب الائمة الثلاثة : مالك والشافعى واحمد فى ان ما أسكر كثيره فقليله حرام .

ج - التدرج فى تحريم الخمر وحكمته :

روى أنه حين نزل بمكة قوله تعالى : ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا (١) ورزقا حسنا ، ان فى ذلك لآية لقوم يعقلون الآية ٦٧ من سورة النحل كان المسلمون يشربونها ، ولما كان فى الآية جمع بين العناب على اتخاذ السكر والامتنان بنعمة الله فى ثمرات النخيل والأعناب ، وفيها تعريض بقبح تناول السكر حيث وصف بمقابله وهو الرزق بالحسن ، ولم يوصف هو بذلك فقد تنبه بعض الصحابة رضى الله عنهم كعمر ومعاذ الى ضرر الخمر فلما قدم الرسول الى المدينة وكان الانصار يشربونها ويلعبون الميسر ذهب عمر ومعاذ فى نفر من الصحابة رضوان الله عليهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : أفتنا يا رسول الله فى الخمر فانها تذهب العقل والمال فتنزل قوله تعالى : يسألونك عن الخمر والميسر ، قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر من نفعهما الآية ٢١٩ من سورة البقرة .

وقد ذهب بعض العلماء الى أن تحريم الخمر والميسر كان بهذه الاية ، وما أتى بعدها كان من قبيل التوكيد ، لأن الله جل شأنه قال : « قل فيهما اثم » وكل ما فيه اثم حرام يدلل قوله تعالى : قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق الآية ٣٣ من سورة الأعراف .

ولكن رأى الجمهور ان التحريم كان بالآية ٩٠ من سورة المائدة : يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون وهو الحق أخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الربيع انه لما نزلت آية البقرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان ربكم يقدم فى تحريم الخمر ثم نزلت آية النساء فقل النبي صلى الله عليه وسلم : ان ربكم يقدم فى تحريم الخمر ثم نزلت آية المائدة فحرمت الخمر عند ذلك . لان فى آية البقرة اخبارا بان الخمر فيها ضرر من وجه ومنفعة من وجه آخر ، وهذا لا يفيد القطع بالتحريم ، ولهذا اجتهد الصحابة فتركها بعضهم ، وأقام على شربها آخرون ظنا منهم ان يتيسر لهم ان يتفنعوا بها مع اجتناب ضررها ، ولأن عمر سأل بعد نزولها أى نزول آية البقرة بيانا شافيا فى الخمر روى أحمد وابو داود والترمذى وصححه والنسائى وغيرهم انه قال : اللهم بين لنا فى الخمر بيانا شافيا ، فانها تذهب المال والعقل فترلت هذه الآية - آية البقرة ، فدعى عمر رضى الله عنه فقرئت عليه ، فقال اللهم بين لنا فى الخمر بيانا شافيا ، فترلت الآية ٤٣ من سورة النساء : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون

(١) السكر - الخمر ، والرزق الحسن التمر والزبيب والمربي والنخل ، وروى الإزهري عن ابن عباس الاجم

فى ذلك فقال : السكر ما حرم من ثمراتها ، والرزق الحسن ما اجل من ثمراتها

فكان ينادى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة : ألا لا يقربن الصلاة سكران ، فدعى عمر فقرئت عليه . فقال اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا . فتزلت الآية التي في المائدة فدعى عمر فقرئت عليه فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل أنتم متبهون قال عمر : انتهينا - انتهينا .

ومن الروايات في أسباب النزول

قال الواحدى نزلت في عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل ونفر من الانصار أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : افتنا في الخمر والميسر فانهما مذهبة للعقل ومسلبة للمال . - فأنزل الله تعالى هذه الآية ، وفي بعض الروايات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يشربون الخمر ويأكلون الميسر فسألوه عن ذلك فأنزل الله تعالى هذه الآية : يسألونك عن الخمر فقال قوم : ما حرم علينا فكانوا يشربون الخمر الى أن صنع عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعا اناسا من الصحابة وأتاهم بخمر فشربوا وسكروا وحضرت صلاة المغرب . فقدموا عليا كرم الله تعالى وجهه فقروا : قل يا أيها الكافرون أعبد ماتعبدون بمحذوف لا النافية وعنه كرم الله وجهه أنه قرأ : لا أعبد ماتعبدون ونحن نعبد ماتعبدون فأنزل الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الآية فقل من يشربها ثم دعا عتيان بن مالك رجلا من المسلمين فيهم سعد بن ابى وقاص الى اجتماع ، وكان قد شوى لهم رأس بعير - فأكلوا منه وشربوا الخمر حتى أخذت منهم ثم انهم افتخروا عند ذلك وتناشدوا الاشعار فانشد سعد مافيه هجاء الانصار وفخر لقومه ، فأخذ رجل من الانصار لحى البعير فضرب . به رأس سعد فشججه (١) موضحة ، فانطلق سعد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكا اليه الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم بين لنا رأيك في الخمر بيانا شافيا فأنزل الله تعالى انما الخمر والميسر الى قوله تعالى فهل أنتم متبهون ، وذلك بعد غزوة الاحزاب بايام ، فقال عمر رضى الله عنه : انتهينا يارب .

الحكمة في التدرج

والسبب في هذا التدرج في التكليف بترك الخمر ان الناس كانوا مدمنين شربها قد ألفوه وصار عادة من عاداتهم ، وتكيفت به أمزجتهم وكان صنعها والاتجار فيها موردى رزق عظيم لبعضهم ، فلو فوجئوا بتحريمها دفعة واحدة لشق عليهم ترك ما ألفوه ولا استقلوا التكليف به وأوشك أن يخالفه أكثرهم ، ويصرفهم ذلك عن قبول الدعوة ، ويحجب عنهم محاسن الاسلام ، فكان من عظيم حكمة الله سبحانه وتعالى ان يبين لهم أضرارها .

(١) للموضحة للشجة في الرأس أو الجبهة أو الخدين التي تكشف العظم فيتضح منها

الاجتماعية والدينية والصحية ، ويقنعهم بفوائد تركها اقناعا . وأيضا النهى عن شرب الخمر
نهى عن شئ محبوب ، وتكليف شاق على من القوه لا تيسر الاستجابة له الا مع رسوخ
الايمان بالله ، والاعتقاد بأنه الرب الحكيم العالم بمصالح عباده الذى لا يشرع لهم الا ما فيه
مصلحتهم .

اصالة الأحكام الاعتقادية للأحكام العملية

ولهذه الحكمة تقدم تشريع الاحكام الاعتقادية على تشريع الاحكام العملية تقدم
لاصول على الفروع ، والاساس على البناء .

رويات أخرى فى اسباب التزول

وأخرج ابن المنذر عن سعيد بن جبير قال : لما نزلت فى البقرة (يسألونك عن الخمر
والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس) شربها قوم لقوله تعالى : (منافع للناس)
وتركها قوم لقوله تعالى : (اثم كبير) منهم عثمان بن مظعون . حتى نزلت الآية التى فى النساء :
(لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى) فتركها قوم وشربها قوم يتركونها بالنهار حين الصلاة
ويشربونها بالليل ، حتى نزلت الآية التى فى المائدة : (انما الخمر والميسر) الآية قال عمر :
أقرنت بالميسر والانصاب والازلام ؟ بعدا لك وسحقا !! فتركها الناس .

ووقع فى صدور أناس من الناس منها ، فجعل قوم يعمرون بالراوية من الخمر
فتخرق فيمر بها أصحابها فيقولون : قد كفا نكرمك من هذا المصروع . وقالوا : ما حرم
علينا شئ أشد من الخمر ، حتى جعل الرجل يلقي صاحبه فيقول : ان فى نفسى شيئا فيقول
صاحبه : لعلك تذكر الخمر فيقول : نعم ، فيقول : ان فى نفسى ما فى نفسك حتى ذكر ذلك
قوم واجتمعوا فيه ، فقالوا : كيف نتكلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم شاهد (أى
حاضر) وخافوا أن يتزل فيهم (أى قرآن) فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اعدوا
له حجة ، فقالوا : أرايت حمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير وعبد الله بن جحش أليسوا
فى الجنة ؟ قال : بلى قالوا : أليسوا قد مضوا وهم يشربون الخمر ؟ فحرم علينا شئ دخلوا
الجنة وهم يشربونه ؟ فقال : قد سمع الله ما قلتم فان شاء أجابكم فأنزل الله تعالى (انما
يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن
انصلاة فهل انتم منتهون ؟ فقالوا انتهينا ، ونزل فى الذين ذكروا حمزة وأصحابه :
(ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية ٩٣ من سورة المائدة .

ترتيب نزول الآيات ودخلها في التدرج

كان الشيخ محمد عبده رحمه الله عليه يرى أن آية النساء نزلت قبل آية البقرة ، وأن الله تعالى ترك الصحابة الى زمن قوى فيه الدين ورسخ فيه اليقين ، وكثرت الوقائع التي ظهر لهم بها كبير اثم الخمر وعظيم ضررها ، وهو خلاف ما جاء في أسباب نزول الآيات .
روى الامام احمد عن أبي هريرة رضي الله عنهما قال : حرمت الخمر ثلاث مرات ثم ذكر نزول الآيات الثلاث وما كان من شأن الناس عند كل واحدة منهن ، وقال في آية النساء : ثم انزل الله تعالى آية أغلظ منها . أى من آية البقرة ، وقال مثل ذلك في آية المائدة . ويبان ذلك أن الاولى تحريم ظنى ، والثانية تحريم قطعى فى معظم الاوقات ، والثالثة قطعى مستغرق لكل زمن .
ولعل عذره فى هذه المخالفة كثرة الخلاف فى اسباب نزول كل آية ، وتاريخ تحريم الخمر ، وتواريخ نزولها ، وأياها أغلظ (١) مع رأيه أن آية البقرة أغلظ .

روايات وقصص تفسر آية « ليس على الذين آمنوا »

ورد فى سبب نزول هذه الآية ان بعض الصحابة استشكلوا عند نزول الآية الحاسمة فى تحريم الخمر بمصير من مات من المسلمين الذين كانوا يشربونها ، ويلعبون الميسر ، ولا سيما من شهد منهم غزوتى بدر وأحد كحمزة بن عبد المطلب ، ومصعب ابن عمير ، وعبد الله بن جحش فكانت جوابا لهم ومعناها : ليس على الذين آمنوا وعملوا الأعمال الصالحة من الأحياء والاموات

(١) فقد جعل بعض المفسرين - كما فى تفسير القرطبى - آية انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة من آية المائدة قبل آية انما الخمر والميسر ، لأنها دونها فى الغلظ مع أنها بعدها فى ترتيب المصحف ، ومنهم من أخرج آية النحل من مراتب التدرج ، لان السكر الخل أو عصير حلو ، وقيل حرمت الخمر بعد غزوة الاحزاب سنة أربع ومال اليه البخارى ، وقيل فى غزوة بنى النضير سنة أربع أيضا ، وقيل فى شوال من سنة خمس بعد غزوة أحد بسنة كاملة وقبل عام الحديبية بسنة .